العرب
الجمعة 2019/11/01
السنة 42 العدد 11515

تأجيل توقيع اتفاق الرياض بين الشرعية اليمنية والانتقالي الجنوبي

سواء كان سبب تأجيل توقيع اتفاق الرياض بين الشرعية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، فنيا محضا كما ذكرت بعض المصادر، أو سياسيا وعسكريا مرتبطا بتحركّات حزب الإصلاح لعرقلة الاتفاق وتفجيره، فإن الأمر الثابت يظلّ عدم رضا جماعة الإخوان المخترقة لسلطة الرئيس اليمني على الاتفاق الذي ترى أنّه متناقض مع مصالحها ومخطّطاتها للسيطرة على المشهد اليمني.

عدن – ربطت مصادر سياسية بين تأجيل توقيع الاتفاق الناتج عن حوار جدّة الذي رعته السعودية بين السلطة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس اليمني عبدربّه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، بتحرّكات عسكرية مفاجئة قامت بها قوات حزب الإصلاح المنضوية ضمن الشرعية اليمنية بهدف فرض سيطرتها على أجزاء من محافظة أبين كأمر واقع.

غير أنّ مصادر يمنية عزت التأجيل إلى ما سمّته "مسائل فنيّة" مؤكّدة تواصل العمل لحلّها بأسرع وقت ممكن من أجل توقيع الاتفاق في أقرب الآجال.

وكان مقرّرا أن يتمّ الخميس في العاصمة السعودية الرياض توقيع الاتفاق الذي يعيد تنظيم السلطة بشقيها السياسي والعسكري بطريقة تشاركية بين الشرعية والانتقالي، لكنّ قوات حزب الإصلاح الذراع اليمني لجماعة الإخوان المسلمين، بادرت إلى محاولة بسط سيطرتها على مديرية أحور بالمحافظة المذكورة الواقعة جنوبي اليمن.

حسين لقور

تنسيق عال بين الإخوان والحوثيين لعرقلة اتفاق الرياض

وقال أحمد عمر بن فريد رئيس دائرة العلاقات الخارجية للمجلس الانتقالي الجنوبي في أوروبا عبر حسابه في تويتر إنّ "تأجيل التوقيع على اتفاق الرياض وما يحدث في أبين من انتهاكات، يضع الجميع أمام مسؤولية تاريخية نظرا لما قد يترتب على ذلك من مخاطر كبيرة وانفلات أمني".

ومن جهته اعتبر الناشط السياسي الجنوبي حسين لقور أن تزامن هجوم قوات حزب الإصلاح على أحور، مع هجوم معاكس شنه الحوثيون في جبهة الفاخر بمحافظة الضالع، بمثابة "تنسيق عال" بين الطرفين "يهدف إلى عرقلة اتفاق الرياض".

وكان الجناح الإخواني ضمن سلطة هادي قد أعلن ما يشبه التمرّد مبديا رفضه القطعي لاتفاق الرياض الذي يمنح بشكل رسمي دورا في السلطة للمجلس ذي الدور الحقيقي المفروض على الأرض بقوة الواقع.

وكشف مصدر في فريق المشاورات التابع للحكومة اليمنية لوكالة الأناضول عن تأجيل موعد توقيع الاتفاق دون توضيح سبب التأجيل أو موعده الجديد.

وأعاد مصدر مطلع سبب تأجيل التوقيع إلى الأحداث الأخيرة في محافظة أبين، وكذلك في محافظة سقطرى، حيث حاولت أيضا جهات محسوبة على حزب الإصلاح فرض سيطرتها على الجزيرة.

والثلاثاء الماضي، قال عضو في فريق المشاورات التابع للحكومة إنه سيتم التوقيع على الاتفاق بين الشرعية والانتقالي الخميس في الرياض بحضور الرئيس هادي، ورعاية القيادة السعودية.

ولقي اتفاق الرياض لدى الإعلان عن التوصّل إليه ترحيبا واسعا في اليمن وفي الإقليم، كونه يعيد ترتيب الجبهة اليمنية المضادّة للمشروع الإيراني ممثّلا بجماعة الحوثي، ويعطي جهود التصدّي لذلك المشروع زخما جديدا.

ومما ينصّ عليه الاتفاق بحسب بعض التسريبات تشكيل حكومة كفاءات يتم تقاسم حقائبها مناصفة بين شخصيات يمنية جنوبية وأخرى شمالية برئاسة رئيس الوزراء الحالي معين عبدالملك الذي توافقت الأطراف الموقعة على الاتفاق والتحالف العربي على عودته إلى العاصمة المؤقتة عدن فور توقيع الاتفاق والبدء بتطبيع الحياة السياسية والخدمية في المدينة، قبيل الإعلان عن الحكومة الجديدة.

كما يتكون الاتفاق بحسب بعض المصادر من أربعة أبواب رئيسية تعالج القضايا السياسية والأمنية والعسكرية والإدارية، وتنص في مضمونها على إعادة هيكلة قوات الجيش والأمن بأشراف لجنة من التحالف العربي تتولّى ضم الحزام الأمني في عدن والنخب لقوام وزارة الداخلية والجيش مع منحها الحق في تولي مسؤولية ضبط الأمن في المحافظات الجنوبية، بما في ذلك محافظتا شبوة وحضرموت اللتان ستغادرهما قوات الجيش بشكل كلي باتجاه مناطق المواجهات مع الحوثيين، بحيث يتولى الحزام الأمني والنخب مسؤولية الملف الأمني.

بصمات تنموية إماراتية على قطاع المياه في اليمن

دفق الحياة

عدن – بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة كعضو رئيسي بالتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، في مواجهة المتمرّدين الحوثيين والتنظيمات الإرهابية في اليمن، وتأمين المناطق المستعادة من المتمرّدين والمطهّرة من الإرهاب، وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة طيلة السنوات الأخيرة بصمتها في مجال العمل الإنساني والتنموي على الساحة اليمنية.

وساهمت الجهود الإماراتية في إنقاذ قطاعات حيوية من الانهيار في عدد من المناطق اليمنية غابت عنها الدولة. ومن بينها مناطق بالساحل الغربي، حيث كان للإمارات دور أساسي في تأمين مياه الشرب لعشرات الآلاف من السكان هناك، وذلك في وقت تطلق فيه منظمات دولية صفارة الإنذار بشأن أزمة مياه في اليمن، ترتقي إلى مستوى كارثة تطال آثارها ما يقارب نصف الشعب اليمني، بحسب تقرير حديث لمنظمة أوكسفام للإغاثة الدولية.

وأوضح تقرير نشرته وكالة الأنباء الإماراتية "وام" مدعوما بالأرقام أنّ الإمارات حقّقت عبر ذراعها الإنسانية، هيئة الهلال الأحمر، إنجازات ملموسة في تأمين مياه الشرب بالساحل الغربي اليمني عبر تنفيذها 31 مشروعا ما بين مشاريع استراتيجية مركزية ومشاريع متوسطة وأخرى محدودة يستفيد منها 155 ألفا و678 نسمة موزعة حسب الاحتياج والكثافة السكانية لتأمين الحياة، وتعزيز الاستقرار على طول امتداد الساحل الغربي، وذلك في إطار عملية تطبيع الحياة في المحافظات والمديريات والمناطق اليمنية المحررة، لاسيما في ظل تعطل مؤسسات الدولة اليمنية وانسداد الأفق جراء اعتداءات ميليشيا الحوثي.

وأوضح التقرير أن هيئة الهلال الأحمر الإماراتي تستعد لافتتاح مشروعيْ مياه حيويين هما مشروع مياه ذوباب ومشروع مياه الوازعية.

ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع الأوّل الذي يتوقع أن يشكّل شريان حياة لمدينة ساحلية وجدت نفسها بلا مياه للشرب، أكثر من 6 آلاف نسمة هم سكان مدينة ذوباب مركز مديرية باب المندب التابعة لمحافظة تعز. ويتكوّن المشروع من منظومة طاقة شمسية متكاملة من 48 لوحا بقدرة 200 أمبير وغطاس لرفع الماء وخزان خرساني بسعة تبلغ 100 ألف لتر مع مدّ شبكة مياه بطول 30 كيلومترا.

أمّا مشروع مياه الوازعية فيشمل إعادة تأهيل بئرين عميقتين وتزويدهما بمنظومة طاقة شمسية متكاملة تحتوي 88 لوحا بقدرة 200 أمبير، وغطاس لرفع الماء وخزانين سعت كل منها 300 ألف لتر، وإصلاح شبكة توزيع بطول 60 كيلومترا. ويستفيد من المشروع أكثر من 21 ألف نسمة هم سكان منطقة الشقيراء مركز مديرية الوازعية التابعة لمحافظة تعز.

> **ملف المياه شديد الحساسية في اليمن استنادا لمنظمة أوكسفام التي حذرت من أن ندرة المياه تطال نصف السكان**

وكانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي قد بدأت مشاريع المياه الحيوية منذ الأشهر الأولى على تحرير مديريات الساحل الغربي، وذلك بإعادة تأهيل وتشغيل مشروع مياه الخوخة بمحافظة الحديدة، والذي شمل إنشاء وحدة متكاملة لضخ المياه تعمل بالطاقة الشمسية، وبما يضمن ضخ المياه لأكثر من 25 ألف نسمة.

وشمل اهتمام الهيئة إضافة إلى مركز مديرية الخوخة منطقة قطابة ذات الكثافة السكانية التي استفادت من حفر بئر عميقة، وتزويدها بوحدة متكاملة لضخ المياه بالطاقة الشمسية وإقامة خزان خرساني ومدّ شبكة بطول 15 كيلومترا.

وكان قد سبق هذا المشروع، مشروع مياه المخا بمحافظة تعز والذي عزز القدرة الإنتاجية لتكفي سكان مدينة يسكنها نازحون من مختلف المحافظات اليمنية، وباتت تشكّل مركزا لمديريات الساحل الغربي المحررة. ويتكون المشروع من بئرين وتزويدهما بمولدين كهربائيين ومضختين لرفع الماء وتأهيل الشبكة.

ولا تقلّ المشاريع المتوسطة وعددها 6 مشاريع أهمية عن المشاريع الاستراتيجية حيث أمّنت مياه الشرب في مناطق ذات كثافة سكانية، منها ثلاث مناطق تتبع مديرية المخا هي دار الشجاع وحسي سالم، ويختل، والزهاري، ومنطقة الجديد في مديرية باب المندب ومنطقة الحيمة في مديرية التحيتا ومنطقة موشج في مديرية الخوخة. وشملت المشاريع المتوسطة إنشاء وحدات متكاملة لضخ المياه بالطاقة الشمسية وترميم وتأهيل الخزانات وشبكات التوزيع.

الكل يدين القمع.. فمن الذي يقتل المحتجين في العراق إذا؟

بغداد - تُسجّل ظاهرة استثنائية مرتبطة بموجة الاحتجاجات غير المسبوقة الجارية في العراق تتمثّل في انتظام عملية قتل المحتجّين، بحيث لم يخلُ يوم واحد من الأيام التي خرج فيها متظاهرون إلى الشارع من سقوط قتلى، ناهيك عن سقوط العشرات من المصابين كلّ يوم.

وتتمثّل المفارقة الأكبر في إجماع مختلف الأطراف، وبينها القوى الضالعة في قتل المتظاهرين، على إدانة العنف وقمع المتظاهرين الذين لم تتردّد حتى الميليشيات المسلّحة في الإقرار بحقهم في التظاهر والمطالبة بحمايتهم، رغم أنّ الميليشيات ذاتها مشاركة في قتل المحتجّين باستخدام قناصة مدرّبين على التصويب الدقيق وإصابة "الهدف" عن بعد برصاصة واحدة.

وتنخرط فضائيات تابعة لميليشيات مثل ميليشيا عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله العراق والنجباء بشكل عادي في مناقشة موضوع الاحتجاجات واستدعاء ضيوف للتحليل والنقاش بـ"هدوء" وانطلاقا من مبدأ الحق في التظاهر والإقرار بعدالة مطالب المتظاهرين، على الرغم من أنّ من ضمن ما يطالب به المحتجّون ضبط سلاح الميليشيات وكفّ يدها عن ترهيب العراقيين والاستيلاء على أموالهم.

ويضاف إلى ذلك أنّ الميليشيات نفسها أصبحت جزءا من نسيج النظام الذي يطالب المحتجون بإسقاطه، ومشاركة في تشكيل بناه السياسية والعسكرية.

وقد سجّل في الاحتجاجات الجارية في العراق استهداف مباشر من قبل المحتجّين لمقار عدّة ميليشيات وأحزاب على صلة بها، كما تمّ خلال المظاهرات رفع شعارات مضادّة لقادة الفصائل المسلّحة مثل الشعار الذي يستهدف هادي العامري قائد ميليشيا بدر ذي النفوذ الكبير والارتباط الوثيق بإيران، إضافة إلى مقتدى الصدر وهو بدوره قائد ميليشيا تعرف بسرايا السلام.

ولم تشذّ المظاهرات التي شهدتها الخميس عدّة مناطق عراقية عن "قاعدة" القتل اليومي للمتظاهرين، حيث قتل على الأقل متظاهر واحد في بغداد وأصيب 44 آخرون برصاص القوات الأمنية.

وأسفر العنف الشديد الذي استخدمته القوات العراقية والميليشيات الداعمة لها منذ مطلع الشهر الجاري عن سقوط ما يزيد عن 250 قتيلا والآلاف من الجرحى، بحسب ما قالته الخميس لجنة برلمانية عراقية.

> **حتى الميليشيات الضالعة في قتل المتظاهرين عن طريق القناصة تقر بحقهم في التظاهر وتطالب بحمايتهم**

وجاء ذلك في مؤتمر صحافي ببغداد لرئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان أرشد الصالحي انتقد فيه الحكومة جراء ما سمّاه "الانتهاكات" بحق المتظاهرين.

وفيما لم تصدر إحصائية من الحكومة بعدد قتلى المظاهرات، قالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية التابعة للبرلمان إن أعداد قتلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة ارتفع إلى 100 شخص منذ الجمعة الماضية، فيما جرى الإعلان سابقا أن قتلى الموجة الأولى بلغ 149 من المحتجين و8 رجال أمن.

درع فضائي

قطر تعتزم تنظيم انتخابات شكلية

الدوحة – تعتزم قطر تنظيم أول انتخابات من نوعها لاختيار نصف أعضاء مجلس الشورى في إجراء بدا لمراقبين أنه شكلي إلى حدّ بعيد، ومرتبط بسلسلة أطول من الجهود احتاجت الدوحة لبذلها بهدف تعديل صورتها لدى الرأي العام الدولي، كمركز لدعم التشدّد والإرهاب ولتخفيف الانتقادات الموجّهة إليها بشأن سجلّها في مجال حقوق الإنسان، والذي أثقلته الأنباء المتواترة بشأن اضطهاد العمال المشتغلين في مشاريع إقامة كأس العالم 2022.

وذكرت وكالة الأنباء القطرية أن أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمر بتشكيل لجنة لتنظيم أول انتخابات على الإطلاق لمجلس الشورى الذي يقدّم المشورة للحكومة، موضّحة أن رئيس الوزراء سيتولّى رئاسة اللجنة.

وقارن متابعون للشأن القطري بين هذا القرار، وسلسلة الإجراءات التي ما فتئت قطر تعلن عن اتخاذها تحت طائلة الضغوط الدولية لـ"حماية حقوق العمّال"، دون أن تسجّل نتائج ملموسة على أرض الواقع تشير إلى تحسّن أوضاع هؤلاء العمّال الذين تقدّر أعدادهم بمئات الآلاف، أو توقّف اضطهادهم من قبل مشغّليهم والذي لم يقتصر على حرمانهم من حقوق أساسية، بل وصل حدّ إرغامهم على العمل في ظروف قاسية أودت بحياة الكثيرين منهم. وعلى مدار السنوات الماضية، قدّمت قطر نفسها باعتبارها نصيرة لموجة الربيع العربي ومُساندة لما طرح خلالها من مطالبات بالديمقراطية والحرّيات، على الرغم من أنّ الدوحة لا تطبّق شيئا من ذلك في ساحتها الداخلية.

وقال معلّقون على قرار إجراء انتخابات في قطر إنّه لن يكون كافيا لتصوير الدوحة كـ"معقل للديمقراطية" التي تطالب بها في بلدان أخرى بهدف واضح هو تصعيد جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في تلك البلدان.

ويمثّل القرار القطري الجديد إحياء لخطط تأجلت لسنوات عدة بتنظيم انتخابات جزئية لمجلس الشورى أعلى هيئة استشارية للحكومة. ووفقا للخطط سيجرى انتخاب 30 عضوا بينما يُعين أمير 15 عضوا آخرين.

وتعاني قطر منذ سنة 2017 حالة من العزلة عن محيطها القريب بسبب مقاطعة أربع دول عربية هي السعودية والإمارات ومصر والبحرين، لها على خلفية انتهاجها سياسات توصف بالمهدّدة للاستقرار لاسيما ربطها علاقات وثيقة بجماعات متشدّدة وإرهابية، فضلا عن تعاونها مع كلّ من إيران وتركيا على التدخّل في الشؤون الداخلية لعدد من بلدان المنطقة ومحاولة المساس بأمنها.